

محاضرة: تأسيس الرأي وتقرير التدقيق للكشوف المالية

NAA 700

I. مقدمة

- يتعامل مع مسؤولية المدقق في تكوين رأي حول البيانات المالية وشكل/محتوى تقرير المدقق عند إبداء رأي غير معدل

توفر المقدمة خلفية عن غرض ونطاق معيار التدقيق الجزائري 700. وتغطي على وجه التحديد واجب المدقق في تكوين رأي حول ما إذا كانت البيانات المالية معروضة بشكل عادل وتتوافق مع إطار إعداد التقارير المالية المعمول به. يتضمن ذلك المقاييس الكمية بالإضافة إلى الإفصاحات الكافية التي تضمن أن البيانات ليست مضللة. ويتناول المعيار أيضًا عناصر الهيكل والمعلومات التي ينبغي تضمينها في التقرير الرسمي للمدقق المستقل، على افتراض صدور رأي غير معدل. ويؤدي ذلك إلى تحقيق الاتساق في إعداد التقارير والاتصالات مع مستخدمي البيانات المالية بشأن المراجعة واستنتاجات المدقق.

II. أهداف

- إبداء الرأي حول ما إذا كانت البيانات المالية قد تم إعدادها وفقًا للإطار المعمول به
- التعبير عن الرأي بوضوح في تقرير مكتوب يوضح الأساس

تصف الأهداف الأهداف الشاملة التي يهدف المدقق إلى تحقيقها من خلال تطبيق المعيار. الهدف الأساسي الأول للمدقق هو تكوين استنتاج حول ما إذا كانت البيانات المالية صحيحة بشكل جوهري وتلتزم بإطار إعداد التقارير المالية بناءً على الأدلة التي تم الحصول عليها. والهدف الثاني هو توضيح هذا الاستنتاج بوضوح في تقرير رسمي للمدقق يوثق أيضًا الأساس المنطقي للرأي. ومن خلال تحقيق كلا الهدفين، يوفر المدقق المستقل ضمانات للمستثمرين والمنظمين وأصحاب المصلحة الآخرين فيما يتعلق بصحة البيانات المالية.

III. الإجراءات المطلوبة

- يقوم المدقق بتقييم ما إذا كانت البيانات المالية معدة وفقًا للإطار
- يتم التوصل إلى نتيجة مفادها أن التأكيدات المعقولة التي تم الحصول عليها خالية من الأخطاء الجوهرية

- إن الرأي غير المعدل الذي يتم التعبير عنه عندما يخلص المدقق إلى البيانات المالية يعطي وجهة نظر حقيقية وعادلة

- الرأي المعدل المعبر عنه بمعيار المحاسبة المصري 705 في حالة وجود أخطاء جوهرية أو عدم كفاية الأدلة

تحدد الإجراءات المطلوبة متطلبات العملية الرئيسية التي يحتاج المدقق إلى تنفيذها لتحقيق الأهداف. يتضمن ذلك تقييم نتائج جميع اختبارات التدقيق والتحليل والاستنتاجات لتحديد ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية وتم إعدادها ضمن إطار المحاسبة وإعداد التقارير. ويجب على المدقق أيضًا تحديد الشكل المناسب للرأي الذي سيتم إصداره بناءً على هذا التقييم - إما رأي غير معدل يشير إلى أن البيانات المالية صحيحة بشكل جوهري أو رأي معدل يشير إلى وجود تناقضات جوهرية أو عدم وجود أدلة. وتحدد الإجراءات أيضًا العناصر الأساسية التي يجب تضمينها في تقرير المدقق الرسمي، مثل وصف مسؤوليات كل من المدير والمراجع. ومن خلال اتباع هذه المتطلبات، يقوم المدقق بتنفيذ عملية تدقيق وفقًا للمعايير لدعم آراء واستنتاجات التدقيق.

أساس الرأي

- يقوم المراجع بتقييم أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها ويخلص إلى ما يلي:

- إعداد البيانات المالية وفقًا للإطار المعمول به
- إن التأكيدات المعقولة التي تم الحصول عليها ككل لا تحتوي على أخطاء جوهرية

وتتمثل مسؤولية المدقق في تقييم أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها وتحديد ما إذا كانت البيانات المالية قد تم إعدادها، من جميع النواحي الجوهرية، وفقًا لإطار إعداد التقارير المالية المنطبق. على سبيل المثال، بالنسبة للشركات الصغيرة، قد يكون الإطار مرتبطًا بمبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا المحلية. ويجب على المدقق أيضًا التوصل إلى ما إذا كان هناك تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل لا تحتوي على أخطاء جوهرية من شأنها أن تؤثر على كيفية فهمها أو تفسيرها من قبل القراء. ويستند الاستنتاج إلى تحليل الوثائق والتأكدات الخارجية والاختبار الموضوعي للأرصدة والإفصاحات لتحديد الحالات الشاذة في البيانات.

نموذج الرأي

- يتم التعبير عن الرأي غير المعدل عندما:

- يخلص المدقق إلى أن البيانات المالية تعطي رؤية حقيقية وعادلة وفقاً للإطار
- يتم التعبير عن الرأي المعدل عندما:

- البيانات التي تم تحديدها على أنها مغلوبة بشكل جوهري
- عدم القدرة على الحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة حول التحريفات

ينقل رأي التدقيق نتائج عملية التدقيق. إذا خلص المدقق إلى أن البيانات المالية تعطي وجهة نظر حقيقية وعادلة وفقاً للإطار، على سبيل المثال من خلال الالتزام بمبادئ إعداد التقارير المالية للشركات، فإن المدقق يعبر عن رأي غير معدل أو "تظيف". ومع ذلك، إذا وجد المدقق أثناء الاختبار اختلافات جوهرية تتعلق بالأصول أو الإيرادات أو الإفصاحات التي يمكن أن تؤثر على صانعي القرار، أو إذا كان المدقق غير قادر على إثبات المبالغ بسبب نقص الأدلة الداعمة، فإنه سيصدر رأياً معدلاً يسلط الضوء على المشكلة.

IV. تقرير المدقق

- كتابياً مع العنوان والعنوان وفترة المقدمة ومسؤوليات الإدارة ومسؤوليات المدقق ووصف التدقيق والتاريخ وعنوان المدقق:

ويشمل بشكل أكثر تفصيلاً:

- العنوان الذي يشير إلى تقرير مدقق الحسابات المستقل
- المرسل إليه
- فترة مقدمة مع الكيان، البيانات المدققة، السياسات المحاسبية، التواريخ
- مسؤوليات الإدارة للتحضير والضوابط الداخلية
- مسؤوليات المدقق في التعبير عن الرأي بناءً على التدقيق الذي يتم إجراؤه بموجب المعايير
- وصف أن التدقيق يتضمن إجراءات للأدلة حول المبالغ والإفصاحات
- التاريخ لا يسبق الحصول على أدلة كافية
- عنوان مراجع الحسابات

يوفر تقرير المدقق الرسمي الشفافية في عملية التدقيق ونتائجها. ويتضمن مكونات أساسية مثل عنوان التقرير الذي يشير إلى من أصدره أو المرسل إليه أو المستلم المقصود، وفترة تمهيدية تحدد البيانات المالية التي تم تدقيقها والفترات الزمنية المشمولة، بالإضافة إلى سياسات الحساب الهامة للشركة والملف الشخصي الذي يسلط الضوء على المعلومات

السياقية للقراء. وهو يحدد بوضوح مسؤوليات كل من الإدارة والمدقق فيما يتعلق بإعداد ودقة واكتمال البيانات المالية مقابل الفحص المستقل وفقاً لمعايير التدقيق وإجراءات التصديق. وينقل التقرير أيضاً الجوانب الرئيسية لما تستلزمه إجراءات التصديق هذه للتحقق من دقة الحسابات والبيانات المقدمة.

V. معلومات تكميلية

- تقييم التمايز بين المعلومات غير المدققة
- اطلب تغيير العرض التقديمي إذا لم يكن هناك تمييز واضح
- اشرح إذا رفضت الإدارة
- معلومات متكاملة يغطيها الرأي

وفي بعض الحالات، يتم أيضاً تقديم بيانات تكميلية خارج البيانات المالية المدققة، مثل توقعات الأرباح المستقبلية أو تفاصيل الموقع للشركات العقارية. يحتاج المدقق إلى تقييم ما إذا كان من الممكن إدراك أن هذه المعلومات مشمولة بالرأي بناءً على كيفية وضعها وتنسيقها. إذا لم يتم تمييزها بشكل واضح عن البيانات الأساسية، يطلب المدقق من الإدارة تغيير الموضع أو ترسيم الحدود لتجنب سوء الفهم المحتمل بشأن التغطية. وبدلاً من ذلك، يشير المدقق صراحةً إلى أن البيانات التكميلية لم تكن متضمنة في تركيز المراجعة ويجب فهمها على أنها غير مدققة للتوعية العامة.

كخلاصة: يعد معيار التدقيق الجزائري 700، الذي يحمل عنوان " تأسيس الرأي وتقرير التدقيق للكشوف المالية "، معياراً أساسياً يرشد المدققين الخارجيين في تكوين رأي حول البيانات المالية وإصدار تقرير التدقيق ذي الصلة. ويحدد المعيار العناصر الرئيسية لتقرير المدقق، بما في ذلك مسؤوليات الإدارة والمدقق، ورأي المدقق في البيانات المالية، ومسؤوليات إعداد التقارير الأخرى. ويؤكد معيار التدقيق الجزائري 700 على أهمية الشك المهني للمدقق وحكمه والتزامه بالمبادئ الأخلاقية خلال عملية التدقيق. يوفر المعيار متطلبات محددة للتعبير عن آراء غير معدلة أو معدلة أو سلبية بناءً على النتائج التي توصل إليها المدقق. بالإضافة إلى ذلك، يتناول معيار التدقيق الجزائري 700 شكل ومحتوى تقرير المدقق، مما يضمن أنه واضح ومتسق ومصمم خصيصاً للظروف المحددة لكل مهمة تدقيق. يؤدي

الالتزام بمعيار التدقيق الجزائري 700 إلى تعزيز شفافية وموثوقية التقارير المالية، مما يوفر لأصحاب المصلحة الثقة في البيانات المالية المدققة.

محاضرات الدكتور خالد جفال جامعة أم البويقي 2020 - 2021